S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/351
5 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

طلب إليّ مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/PRST/1997/12)، أن أبقيه على علم بمتابعة أحداث يوم ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ في موستار، التي أسفرت عن وفاة شخص واحد وإصابة آخرين بجراح في هجوم عنيف وقع على مجموعة من المدنيين.

وعملا بهذا الطلب، واستكمالا للمعلومات التي قدمها الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك إلى مجلس الأمن (انظر الوثيقة S/1997/310 المؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧)، أتشرف بأن أرفق الموجز التنفيذي والاستنتاجات الواردة في تقرير صادر في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٧ بعنوان "موستار، حالة حقوق الإنسان والأمن، في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٧"، وأعدت التقرير قوة الشرطة الدولية ومركز تنسيق حقوق الإنسان بناء على طلب مديري منظمات التنفيذ الدولية الرئيسية، والنص الكامل لهذا التقرير متاح في ملفات الأمانة العامة من أعضاء مجلس الأمن بناء على طلبها.

وفيما يتعلق بطلب المجلس أن أبقيه على علم بمتابعة حادث يوم ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧، يؤسفني أن أبلغكم بأنه منذ تقديم رسالة النائب الرئيسي للممثل السامي المؤرخة ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/1997/256)، لم تتخذ السلطات المسؤولة أي إجراءات أخرى لتنفيذ الطلبات الواردة في البيان الرئاسي المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٧. بيد أن الحالة العامة في موستار قد تحسنت في الأسابيع الستة الماضية. ولقد توقفت حالات الإجلاء من غرب موستار ويقوم ١٠٠ من ضباط الشرطة (٥٠ من البوسنيين و ٥٠ من الكروات) بدوريات حراسة مشتركة في المنطقة المركزية من المدينة. كما أحرزت قوة الشرطة الدولية تقدما في مفاوضاتها من أجل إنشاء فرقة شرطة اتحادية مشتركة في كانتون نرتفا (موستار).

ولعل أعضاء مجلس الأمن يتذكرون أن المجلس قد اعترف في قراره ١١٠٣ (١٩٩٧) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ "بأهمية كفالة أن تكون قوة الشرطة الدولية قادرة على الاضطلاع بجميع المهام المسندة إليها، ولا سيما المهام المنصوص عليها في استنتاجات مؤتمر لندن" - والتي يشكل التحقيق الذي تضطلع به قوة الشرطة الدولية فيما يتصل بأحداث موستار مثالا رئيسيا لها، وفي القرار نفسه. قرر مجلس الأمن "النظر على جناح السرعة" في التوصيات المتعلقة بالمهام المتضمنة في تقريري المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/1997/224)، والتي تتضمن زيادة قوام قوة الشرطة الدولية بـ ١٢٠ شرطيا وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر توصيتي ولأعرب عن أملي في أن يتمكن مجلس الأمن الاستجابة من قبول توصيتي.

(توقيع) كوفي ع. عنان

050597 050597 97-11770

9711770

مرفق

موستار

حالة حقوق الإنسان والأمن في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٧

من إعداد قوة الشرطة الدولية ومركز تنسيق حقوق الإنسان استجابة لطلب رؤساء المنظمات المنفذة الدولية الرئيسية في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧

أولا - موجز تنفيذي

طلب مديرو المنظمات الدولية الرئيسية القائمة بالتنفيذ في اجتماعهم المعقود في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ من قوة الشرطة الدولية ومركز تنسيق حقوق الإنسان أن يقدما تقريرا لينظر فيه الشركاء في الاتحاد ويتضمن تفصيلا للحوادث السابقة واللاحقة لأحداث العنف التي وقعت في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧. وذكر النائب الرئيسي للمندوب السامي في رسالته المؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٧ أن الشركاء في الاتحاد "يجب أن يتعهدوا باستنباط جميع الاستنتاجات اللازمة (من التقرير) بما في ذلك التبعات الشخصية المترتبة بالنسبة لجميع مسؤولي الشرطة وأفرادها الذين تقاعسوا عن أداء واجباتهم". وجاء قرار إعداد هذا التقرير في أعقاب الاستنتاج الوارد في تقرير التحقيق السابق الذي أعدته قوة الشرطة الدولية في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ ومفاده أن "سلطات الشرطة والسلطات المدنية في جانبي المدينة لم تتصد بصورة فعالة للحوادث المتعلقة بالأمن وبحقوق الإنسان والمتصلة بأعمال العنف المرتكبة يوم ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ أو اللاحقة لها. وتمتد فترة الاستعراض من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٧. وتمثل الحوادث البالغ عددها ٢٠٠ تقريبا التي وقعت حتى تلك الفترة، موضوع هذا التقرير.

لقد وقع في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ عدد كبير من أعمال العنف التي شملت الاعتداءات والتفجيرات التي وقعت في موستار. وقد ساهمت هذه الأعمال بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان وحرية الحركة في تنامي بيئة من انعدام القانون في المنطقة بأسرها. وتعرض سكان موستار الشرقية وموستار الغربية معا وكذلك المسافرون إلى المدينة ومنها لهجمات إجرامية اشتركت في بعضها على ما يبدو عناصر الجريمة المنظمة التي تعمل في المدينة. وكان البوسنيون والكروات ضحايا بنسب متساوية في قضايا التهديد والاعتداء المسجلة البالغ عددها ٢٨. وبالإضافة إلى ذلك حدث على مدى هذه الفترة التي امتدت إلى ٤١ يوما أكثر من ٤٠ تفجيرا وحادثة إطلاق نار فضلا عن ست حالات إجلاء

غير قانوني. وكانت الشرطة المحلية متورطة في عدد من هذه الحوادث إما مباشرة أو نتيجة لتقاعسها عن العمل. وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ شباط/فبراير حدثت اعتقالات لعدد قليل من مرتكبي أعمال العنف هذه.

ولقد كان نمط هذه الحوادث شبيها بنمط حوادث أخرى استمرت طيلة السنة الماضية. وفي حين أن حوادث العنف كانت تشهد مدا وجذرا من أسبوع لآخر وتتخللها بعض فترات الذروة وبعض الفترات التي تتسم بنشاط أقل، فقد ظل المناخ العام في موستار بعنف لا كابح له حيث أن سلطات الشرطة والسلطات السياسية لم تتخذ سوى إجراءات قليلة لإيجاد شعور بالوضع الطبيعي والسلم والأمن. ولذلك لم يكن حادث ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ تتويجا منطقيا لمستوى عنف متزايد باستمرار بل كان نتيجة بشعة للغاية لانعدام القانون الذي تـُرك لينمو في موستار.

بيد أن حادث ١٠ شباط/فبراير قد اتـُخذ ذريعة لارتكاب سلسلتين من الانتهاكات تختلفان في نطاقهما عن الأعمال المتفرقة التي سبقتهما. ففي فترة تقل عن ٥ ساعات وقعت ٢٢ حادثة تعرض فيها المسافرون الكروات إلى القذف بالحجارة والتهديد والسرقة على الطريق الرئيسي. وفي نصف تلك الحوادث تقريبا أفيد بأن شرطة موستار الشرقية كانت مسؤولة إما مسؤولية مباشرة عن أعمال العنف أو أنها لم تتصد بطريقة ملائمة لأعمال المدنيين البوسنيين. وابتداء من تلك الظهيرة وحتى المساء تم إجلاء ٢٣ عائلة بوسنية بالقوة من منازلها في موستار الغربية، كما أبلغ عن عدد آخر من محاولات الإجلاء بالقوة. وقد حدثت حالات الإجلاء هذه في منطقة جغرافية صغيرة ويبدو أنها كانت عملا قامت به مجموعات إجرامية جيدة التنظيم. وفي كثير من الحالات قال الضحايا إن مرتكبي تلك الأعمال عرفوا أنفسهم بأنهم من أفراد الشرطة إذ أنهم ينتمون إلى الشرطة الخاصة.

وفيما يتعلق بحادثتين من الحوادث الواقعة على الطريق الرئيسي (M-17)، تمت ستة اعتقالات شملت شرطيا خارج ساعات العمل، ولكن لم تحدث محاكمات في بقية الحالات البالغ عددها ٢٠. وفي حين أن الأشخاص الذين كان يتم إجلاؤهم بطريق غير قانوني كانوا يعادون بسرعة إلى مساكنهم، فإن الأشخاص المسؤولين عن نمط حالات الإجلاء التي وقعت ليلة ١٠ شباط/فبراير لم يتعرضوا للاعتقال. وبالرغم من وجود دليل على اشتراك الشرطة في عدد من أعمال العنف والإجلاء الإجرامية التي تلت حادثة ١٠ شباط/فبراير فلم يجر تحقيق موضوعي أو يتخذ إجراء لتحديد هويات أفراد الشرطة المسؤولين ومحاسبتهم على أفعالهم.

وفي الواقع كان أفراد الشرطة يتقاعسون دائما عن التحقيق في الجرائم التي يتورط فيها أفراد ينتمون لمجموعة إثنية أخرى، كما يتقاعسون عن اعتقال المشتبه فيهم الذين ينتمون إلى مجموعتهم الإثنية. ومن الواضح أن قيادة الشرطة في كل من موستار الشرقية وموستار الغربية، قد فشلت في توفير الحماية الملائمة للأفراد المقيمين والمسافرين إلى المدينة. وفي أغلب الأحيان تبدو أن الشرطة وكأنها أداة من أدوات المؤسسة السياسية ببساطة تعمل على إنفاذ القيود المفروضة على حرية التنقل في الوقت الذي

يسمح فيه لمرتكبي أعمال العنف بأن يظلوا بمأمن من المحاكمة. وفي الحالات التي تتدخل فيها شرطة موستار للتصدي للسلوك الإجرامي، كانت أعمالها في العادة تقتصر في أحسن الأحوال على إعادة الحالة إلى ما كانت عليه من قبل بدلا من اعتقال الأفراد المسؤولين عن أعمال العنف بين الجماعات الإثنية. ومما يحد كثيرا من قدرة الشرطة على القيام بواجباتها الأساسية بما فيها التحقيق في الجرائم، عدم قيام شرطة موستار الشرقية وشرطة موستار الغربية بتقاسم المعلومات الأولية بشأن الأعمال الإجرامية ناهيك عن التعاون على التصدي لها. لقد كان فشل الشرطة كبيرا إلى درجة أنه لم تعد هناك حماية توفرها الشرطة المحترفة لسكان موستار الشرقية أو موستار الغربية الذين أصبحوا يعيشون في خوف من أعمال العنف والمضايقة.

إن الفشل في موستار يطال السلطات السياسية مثلما هو يطال الشرطة. فغياب المؤسسات المحلية العاملة يمثل عاملا حاسما، وبدلا من القيام بمبادرات لمعالجة مشاكل موستار، تعتمد القيادة السياسية على توجيه سيل مستمر من مفردات القدح التي تلوم بها الجانب الآخر. لقد كان لتصرفات القيادة السياسية أثر مباشر على حالة التوتر في المدينة وجو الانقسام الموجود بين الأطراف. وقد أدى موت إحدى النساء العجائز بعد طردها من شقتها والبدء في البناء على أرض المسرح الوطني الكرواتي والبث التليفزيوني لإحراق عَلَم كرواتي وقيام شرطة موستار الشرقية بوضع الحواجز على شارع "بوليفار" والتهديد المستمر، الذي نفذ في النهاية، بإخراج أفراد الشرطة المحلية من قوة الشرطة الموحدة في موستار إلى زيادة التوتر في المدينة حيث أصبح العنف هو الطابع المعتاد، كما ساهم قيام وسائط الاتصال المحلية بنقل الأخبار بطريقة تنقصها المسؤولية والدقة وتتسم في أغلب الأحيان بطابع الإثارة والتحيز الإثني القوي في زعزعة الاستقرار في موستار. وقد استغل القادة السياسيون هذه العيوب واستغلوا وسائط الاتصال في تحقيق مآربهم الخاصة.

يُظهِر بعض هذا الموجز للحوادث التي وقعت أثناء الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٧ صورة لمدينة يكتنفها التوتر الإثني وحوادث العنف التي لا تحدها شرطة مسؤولة أو عمل سياسي. وهذا أمر لا يمكن السماح باستمراره. فيجب أن تقبل الشرطة مسؤوليتها عن حماية جميع المواطنين بصرف النظر عن أصلهم الإثني. ويجب اعتقال مَن يرتكبون أعمالا إجرامية ومحاكمتهم إلى أقصى حدود القانون. ويجب كخطوة أولى، القيام على وجه السرعة، بإنشاء قوة الشرطة الإقليمية الموحدة على نحو ما تم الاتفاق عليه. كما أن هناك حاجة للمشاركة الكاملة في قوة الشرطة الموحدة في موستار حتى تبدأ تلك القوة عملها. وفي الوقت ذاته، يجب أن تلتزم القيادة السياسية ببناء بيئة مستقرة تتوفر فيها حرية التنقل والحرية من المضايقة كما تتوفر فيها مؤسسات موحدة فعالة وقوية. ويعتبر إنشاء مؤسسات محلية فاعلة خطوة حيوية في ضمان التصدي للمشاكل عند حدوثها، وقبل أن تتصاعد أو تؤدي إلى الانتقام. وتستطيع السلطات السياسية وشرطة موستار معا، ضمان معالجة الاهتمامات الأمنية لجميع المواطنين بصورة ملائمة.

سابعا - الاستنتاجات

إن هذا الاستعراض للأحداث التي سبقت حادث يوم ١٠ شباط/فبراير والأحداث التي تلته يصور مدينة أصابها الاضطراب بسبب العنف بين فئات إثنية وقيادة سياسية وقيادة شرطة قادرتين، ولكن غير راغبتين في التدخل. وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى ١٠ شباط/فبراير، حدثت انتهاكات جسيمة لحرية التنقل على الطرق داخل المدينة وفي أرجائها، وكان مناخ الأمن متوترا نظرا لوقوع سلسلة مركزة من حوادث إطلاق النار والتفجيرات، كما زادت الاحتكاكات بسبب عدة أحداث تم الإعلان عنها على نطاق واسع (بما في ذلك وفاة إمرأة مُسنة في أعقاب عملية طرد، وبداية البناء على أرض المسرح الوطني، وحرق العلم الكرواتي الذي نقله التلفزيون، وقيام الشرطة بوضع مطبات صناعية لتقليل حركة المرور في شارع "بولفار"). غير أن أحداث يوم ١٠ شباط/فبراير تبرز بوضوح من حيث كثافتها وآثارها التي تميزها عن الأحداث السابقة. ويقينا كانت التوترات شديدة في الفترة التي سبقت يوم ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ مباشرة، ولكن موستار شهدت فترات مماثلة من الشواغل الأمنية المتزايدة والتي هدأت دون أن تبلغ هذه الدرجة من العنف.

وفي الفترة السابقة ليوم ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧، لم تتخذ السلطات السياسية وسلطات الشرطة في موستار أي خطوات جديرة بالذكر لإزالة التوترات المتزايدة - بل فعلت نقيض ذلك بالضبط. وبدلا من ذلك انهمكت القيادة في كل من جانبي المدينة كدأبها في تبادل الشتائم واتخاذ تدابير ثأرية تدميرية. وحاول كل من الجانبين استغلال الحوادث الأمنية لصالحه، بدلا من معالجة أسبابها وآثارها بطريقة تعاونية وبناءة. فعلى سبيل المثال، قامت السلطات في موستار الغربية والشرقية بتضخيم المخاوف التي ولدتها حوادث إطلاق النار والتفجيرات. وبدلا من إجراء تحقيقات مع المسؤولين عن الطرد القسري ومحاكمتهم أو التصدي بطريقة مسؤولة للهجمات على الطريق (M-17) الممتد بين كابلينا وموستار، قامت وسائط الإعلام والقيادة في موستار برسم صورة المجتمع الكرواتي وهو يظهر فيها وهو يتعرض للهجوم. وتم تجاهل التهديدات والإصابات التي تعرض لها البوسنيون. أما سلطات موستار الشرقية، فبدلا من العمل بفعالية لمعالجة القلق الذي سببه الرجم بالحجارة والتفجيرات التي وقعت بالقرب من شارع البولفار، ساهمت في تفاقم المشكلة بتشييد "المطبات الاصطناعية".

وفي هذا السياق، فإن تصرفات سلطات موستار فيما يتعلق بزيارة المقابر في يوم ١٠ شباط/فبراير تثير التساؤلات أيضا. وقد خلص تقرير قوة الشرطة الدولية بصورة قاطعة الى أن سلطات موستار الغربية أبلغت رسميا بالزيارة المزمعة. وعلى الرغم من ذلك، وفي ظل الظروف المتوترة التي كانت سائدة في موستار آنذاك، كان بمستطاع قيادة موستار الشرقية أن تعالج مسألة هذه الزيارة بطريقة تتسم بقدر أكبر من المسؤولية، بما في ذلك عن طريق إبلاغ السلطات السياسية الملائمة، فضلا عن إصدار إخطارات تقنية. وعلى سبيل المثال، لم يقم أوربشيفيتش نائب العمدة بإبلاغ مكتب الممثل السامي (الجنوب) بالرغم من الفرص التي كانت متاحة للقيام بذلك في أثناء الزيارة المزمعة للمقبرة أو قبلها، وعلى الرغم من أن أوريشيفيتش سلم منذ ذلك الحين بأن القيام بذلك مهما كان أمرا صعبا نظرا للمناخ السياسي السائد.

وبطبيعة الحال، فإن هذا الإغفال لا يبرر بأي حال من الأحوال الرد الإجرامي على هذه الزيارة من قبل بعض أفراد شرطة موستار الغربية الموثق في تقرير تحقيقات قوة الشرطة الدولية المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير، أو عدم قيام السلطات في الوقت الراهن بإجراء تحقيق، والمحاكمة أمام محكمة مستقلة ومحايدة والمقاضاة الى أقصى درجة يقضي بها القانون.

وتوضح الحوادث التي وقعت في موستار في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٧ بإسهاب فشل كل من السلطات السياسية والشرطة في التصرف بشكل مسؤول وفعال من أجل توفير الأمن لجميع المواطنين. ويتمثل جوهر المسألة في فشل السلطات والشرطة المحلية في العمل معا وبناء هياكل ومؤسسات مشتركة لضمان رفاه وأمن جميع مواطني موستار. ولمعالجة التجاوزات المحددة في هذا التقرير، يجب إنشاء شرطة فعالة ومؤسسات سياسية في موستار.

وتتعرض قدرة شرطة موستار على الوفاء بأهم مسؤولياتها المتعلقة بواجبات الشرطة لإعاقة خطيرة بسبب فشل شرطة موستار الشرقية وشرطة موستار الغربية في التعاون فيما بينهما. وكون أن جهود الفريق الذي أعد هذا التقرير هي وحدها التي أدت الى قيام شرطة موستار الشرقية وموستار الغربية بتبادل تقاريرهما المتعلقة بالحوادث التي وقعت لكل من البوسنيين والكروات، يعتبر مؤشرا على هذه المشكلة. ويتعين على الشرطة على الجانبين، بقيادة السلطات السياسية ودعمها الكامل، العمل معا في الميدان عن طريق تبادل المعلومات وإقامة الاتصالات تأهبا للحوادث التي تقع في المستقبل ولمعالجتها. ويتعين على الشرطة أن تجري تحقيقات وأن تتخذ إجراءات بشأن الحوادث الإجرامية التي وقعت قبل حادثة يوم ١٠ شباط/فبراير وأثناءها وبعدها. ويتعين بشكل خاص، على شرطة موستار الشرقية وشرطة موستار الغربية أن تجري تحقيقات كاملة بشأن سلسلة الهجمات على الطريق (M-17) وموجة الإجلاء غير القانوني في موستار التي حدثت في أعقاب حادث يوم ١٠ شباط/فبراير مباشرة. وخلال هذه التحقيقات، يجب إيلاء اهتمام خاص لدور الشرطة بما في ذلك إلقاء نظرة متعمقة، تتبعها استجابة ملائمة وفي حينها، فيما يتعلق بالادعاءات بتورط الشرطة في أعمال إجرامية، أو إخفاقها في التصدي على نحو ملائم لجرائم ارتكبها آخرون. ويجب إضفاء الطابع المهني على قيادة الشرطة، وفصل ضباط الشرطة المسؤولين عن ارتكاب أعمال غير مشروعة.

وأخيرا، يتعين على الشرطة في كل من جانبي المدينة، أن تقوم، بدعم وإشراف واعيين ومتواصلين من قبل السلطات السياسية ووسائط الإعلام، بالتنفيذ الكامل للتعليمات الصادرة من الحكومة الاتحادية فيما يتعلق بإعادة الهيكلة وإعادة التشكيل كقوة وحيدة للإقليم على وجه الاستعجال. وفي غضون ذلك، فإن المشاركة الكاملة في قوة الشرطة الموحدة لموستار أمر ضروري.

ولكن قوة الشرطة ليست هي وحدها التي يجب دمجها من أجل معالجة التجاوزات الموصوفة في التقرير. إن الأحداث التي وقعت في موستار في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٧ تبين تماما أن فشل السلطات السياسية في موستار في أن تكون مسؤولة وفعالة على السواء أمر يهدد أمن

جميع مواطني موستار. ويجب إقامة مؤسسات محلية فعالة تعالج بكفاءة الحوادث عند وقوعها، بدلا من السماح للمشاكل أن تزداد سوءا حتى يحين "وقت الرد بالمثل"، ويتعين على قادة موستار ان يقيموا اتصالات مباشرة فيما بينهم، وأن يظهروا معاني وسائط الإعلام المحلية، بدلا من مخاطبة محادثين دوليين واستخدام وسائط الإعلام كوسيلة لدعم أهدافهم السياسية فحسب. ولن تتحقق حماية جميع مواطني المدينة وخدمتهم على النحو السليم إلا من خلال التشغيل السليم لحكومة موستار، بما في ذلك وزارة الداخلية والشرطة.

— — — — —